Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وعندما ينقل من المستدرك على الصحيحين للحاكم يقول: «صححه الحاكم»، من غير أن يتعقب الحاكم، أو أن ينقل أقوال من تعقبوه كالحافظ الذهبي مثلاً، ومن المعلوم أن علماء الحديث لم يوافقوا الحاكم في كل ماصححه في كتابه المستدرك، لذا فقد قمنا بذكر هذه التعقبات- إن وجدت-في هوامش الكتاب.

وعندما نقل عن الحافظ ضياء الدين المقدسي من كتابه الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين عقب ذلك بقوله: «وهذا مشعر بتصحيحه الحديث»، وهذا يدل على أن الحافظ ابن ناصر الدين يوافق العلماء الذين يرون أن الأحاديث المختارة أحاديث صحيحة.

وفي الورقة (٢١ أ) لم يجزم بصحة الحديث، وإنما حكم عليه بصيغة الشك فقال: «إن صحَّ إسناد الحديث».

ومن خلال هذا الكتاب لم نرَ المؤلف قد حكم على حديث ما سكت عنه صاحب المصدر المنقول منه.

وفي الكتاب عدة روايات لم يتم الحكم عليها من قبل المؤلف، وهي أحاديث متكلم فيها، وقد بينا رتبتها من خلال تعليقنا على الكتاب وهي:

في الورقة (١٩ب) نقل المؤلف حديثاً من طبقات ابن سعد ولم يبين رتبته وهو حديث منكر.

وفي (٢١ب و ٢٢أ) حديثان، في إسنادهما القاسم العمري، وهو متروك، بل كذبه الإمام أحمد ويحيى بن معين.